مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

ما الذي حال دون تطبيق إصلاحات إتفاق الطائف؟ الملاط: الإنقسام لم يشجّع على تعديلات دستورية

جرت خلال العقود الماضية، بعد اقرار اتفاق الطائف ودستوره، محاولات عدة لتنفيذ بقية بنوده لا سيما الاصلاحية منها، اضافة الى وضع مشاريع واقتراحات خلال العهود الرئاسية السابقة، منها ما يتعلق بتعديل بعض بنود الدستور، إصلاح النظام الانتخابي، وادارة الدولة، خصوصا لجهة تشابك الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث للسلطتين التشريعية والتنفيذية

باءت كل محاولات الاصلاح الشامل بالفشل على الرغم من كثرة الاقتراحات والافكار واوراق العمل وطاولات الحوار الوطني. البارز في هذا السياق، انه وضعت في عهد الرئيس ميشال سليمان مسودة تعديلات لبعض بنود دستور الطائف، لكنها قوبلت بالتهميش او الرفض، او حالت ظروف سياسية وامنية دون نقاشها وبحث تنفيذ ما أمكن منها. وقد ظل الانقسام السياسي هو الذي يسيطر على اللعبة السياسية بكل مفاصلها التشريعية والتنفيذية، لذلك حصل شغور رئاسي مرات عدة، وتولت حكومات تصريف الاعمال تسيير الامور سنوات طويلة، كما جرى التمديد للمجلس النيابي اكثر من مرة. فيما بقيت مصالح القوى السياسية اقوى وافعل من محاولات الخروج من نفق النظام الطائفي، ولّاد الازمات والانقسامات.

لذلك بقيت بنود دستور الطائف غير المطبقة على حالها، مما ادى الى مزيد من الاختلال في الانتظام الدستوري والسياسي، ونامت كل مشاريع الاصلاح في الادراج، وطواها النسيان. علما ان بعضها متقدم لجهة تقديم اقتراحات بوضع قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، تشكيل مجلس للشيوخ يتولى امور الطوائف، تنفيذ اللامركزية الادارية، ووضع آلية تعيينات غير طائفية للموظفين دون الفئة الاولى. بقيت الحال بعد خروج سوريا من لبنان كما كانت في ظل وجودها، لذلك لا يتحمل النظام السوري السابق وحده مسؤولية تجميد الاصلاحات بل الطبقة السياسية التي توالت على الحكم بعد خروج السوري من لبنان، حيث ازداد الاختلاف والانقسام لعدم وجود "راعٍ" خارجي يتولى ترتيب الاوضاع الداخلية. حاليا، تجري في العهد الجديد محاولات اصلاحية سياسية وادارية واقتصادية - مالية وقضائية، منها ما بوشر تنفيذه ومنها ما تمت عرقلته، ومنها لم يحظ بالأمل المرجو، لا سيما لجهة استمرار المحاصصة السياسية والطائفية في التعيينات، حتى في ادنى الفئات.

في حوار "الامن العام" مع الخبير والباحث القانوني والدستوري البروفسور المحامي شبلي وجدي الملاط، اضاءة على محاولات الاصلاح وما انجز منها ولم يرَ النور، واسباب تعثر المحاولات وكيفية الخروج من حالة المراوحة التي باتت تؤثر كل فترة على الحياة الدستورية والسياسية والعامة، وتخلف انعكاسات سلبية على الشعب اللبناني.

■ منذ تنفيذ اتفاق الطائف جرت محاولات لتطبيق الاصلاحات الواردة فيه ووضعت في أكثر من عهد وحكومة اوراق او مشاريع او افكار اصلاحية لكنها لم تصل الى التطبيق، ما هو السبب؟

□ وفق اتفاق الطائف، وحده رئيس الجمهورية مخول الدعوة الى مؤتمر وطني لإكمال تطبيقه. اسباب مختلفة وراء تنصل جميع الرؤساء من هذه الصلاحية او المسؤولية منذ العام 1992. طبعا، عهدا الرئيسين الياس الهراوي واميل لحود كانا مرتبطين بكلمة دمشق الطاغية. فبعد اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري بقي لبنان منقسما بما لا يشجع على المضي قدما في تعديلات دستورية نص عليها الطائف، وبخاصة انشاء مجلس الشيوخ، وحاليا هناك الحرب.

■ بحسب تجربتك ومتابعتك وعلاقاتك، ما هو مصير هذه المشاريع والمواد الدستورية الإصلاحية، وهل تم تنفيذ البعض منها ام بقيت في الادراج ولماذا؟ وما هو المطلوب فعلا لتطبيق البنود الاصلاحية في اتفاق الطائف ودستوره؟

□ قد يكون انشاء المجلس الدستوري الذي اقر في العام 1993 هو الاصلاح الوحيد الذي كان له معنى، وحتى هذه التجربة بقيت ضعيفة الاداء بعدما استقال منه اول رئيس منتخب للمجلس، المرحوم والدي وجدي الملاط، في العام 1997. كما اخفقت محاولة تعديل القانون الانتخابي بما يحد من طائفيته في لجنة المرحوم فؤاد بطرس. الافكار والشخصيات المرموقة لا تكفي. السياسة ثقيلة داخليا واقليميا، والطائفية أثقل.

■ هل شاركت شخصيا في وضع مشاريع اوراق اصلاحية للنظام اللبناني خلال عهود رئاسية، ما أبرز عناوين هذه الاصلاحات؟

ابرز محاولات الإصلاح في عهد الرئيس الياس الهراوي

وفق المكتبة الرقمية للجامعة اللبنانية، ركزت محاولات الاصلاح في عهد الرئيس الياس الهراوي (1989-1998) على تثبيت اتفاق الطائف، اعادة بناء مؤسسات الدولة بعد الحرب الاهلية، تفعيل الانماء والاعمار، اضافة الى محاولات التطهير الاداري ودعم الجيش اللبناني لفرض الامن، وذلك وفق الاتي:

- اعادة بناء الدولة ومؤسساتها: ركز العهد على استكمال تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، واعادة بناء الادارة واصلاحها لتعزيز الكفاءة والشفافية.
- الالتزام الصارم بمكافحة كل اشكال التجزئة والتقسيم ورفض التوطين عملا بما نصت عليه مقدمة الدستور ووثيقة الوفاق الوطني.
- اقرار قانون الاصلاح الدستوري وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني.
- إطلاق مسيرة عودة المهجرين في مختلف المناطق اللبنانية، وتحقيق خطوات جدية على صعيد المصالحات الوطنية والاهلية في العديد من المناطق.
- الاصلاح الاداري: تم اطلاق عملية "تطهير اداري" عام 1993، الا انها واجهت عقبات سياسية وحسابات ضيقة حدت من فاعليتها.
- اصلاحات امنية وعسكرية: جرى دعم الجيش اللبناني وتعزيز قوى الامن الداخلي لبسط سلطة الدولة في كل انحاء البلاد، والعمل على نزع سلاح الميليشيات.
- تفعيل المؤسسات المحلية: تم التشديد على تفعيل دور البلديات، واجراء الانتخابات البلدية لتعزيز الانماء المتوازن.

واجهت هذه الاصلاحات تحديات جمة تمثلت في الخراب الذي خلفته الحرب، وصعوبات اعادة بناء الادارة، وتداخل الاصلاح مع الحسابات السياسية المحلية والاقليمية، خصوصا في سياق الوصاية السورية التي سادت تلك الفترة.

- اقرار التجنيد الالزامي في الجيش اللبناني ووضعه موضع التنفيذ من طريق خدمة العلم.
- اجراء اول انتخابات نيابية منذ العام 1972.
- انشاء المجلس الدستوري والمحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء.
- قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقانون البث التلفزيوني والاذاعي في إطار متابعة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني.

الخبير والباحث القانوني والدستوري البروفسور المحامي شبلي الملاط.

المواقيت والاستحقاقات اساس كل دستور متى عدلّت فرغ الوطن من بوصلته الاساسية

□ طالما كان الوالد في مركز المسؤولية في قمة الدولة، لم أر صحيحا خوض الشأن العام. عام 2004 نبهت الرئيس اميل لحود مرات عدة من خطر التجديد القسري، وكنت باستمرار بين الناس ومع قياديي ثورة الارز عندما اندلعت. نتجت من هذه الجهود مبادرات واوراق عدة، لا سيما تلك التي قدمتها في معارك رئاسية مرهقة. القصة تطول، مختصرها انه لا صوت لمن لا يطاع.

■ هل تتوقع الوصول الى تطبيق اتفاق الطائف بكامل بنوده او تعديل او توضيح بعضها للخلاص من النظام الطائفي؟

□ عملت في السنوات الاربع الماضية على كتاب تناول نشأة الدستور اللبناني، نشر مؤخرا في بريطانيا، والنص العربي يصدر ان شاء الله هذه السنة. نتيجة مهمة انتهيت اليها من جراء البحث: ينسى اللبنانيون ان دستورهم كان في البداية، يعني عام 1926، مبنيا على غرفتين اشتراعيتين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ. عمل مجلس الشيوخ عاما، فنتجت منه صعوبات ادت الى اتفاق الجميع على ازالته من الوجود دستوريا عام 1927. لست مقتنعا بأن مجلسا ◄

... وفي عهد الرئيس ميشال سليمان

• اقتراح تعديلات دستورية تركزت على صلاحيات رئيس الجمهورية وتحقيق توازن افضل في السلطة، وعلى آليات الحكم، لكن لم يتم قرارها بالفعل في عهده، بل كانت محاولات واقتراحات لم يتم تبنيها.
• وضع آلية مدروسة وشفافة للتوظيف، نصت على الاعلان عن الوظيفة الشاغرة وقبول الترشيحات من الشباب والمواطنين مباشرة، وتقوم لجنة وزارية ادارية بإجراء المقابلات مع طالبي التوظيف، وتختار الثلاثة الاول منهم، ويتم عرض الاسماء الثلاثة على مجلس الوزراء ليختار بالتصويت واحدا منها.
• التزام قرارات هيئات الرقابة: التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة، مجلس الشورى وغيرها من المجالس التأديبية، في خطوات حاسمة لإعادة الاعتبار الى مؤسسات الدولة، واستعادة هيبتها الإدارية.
• وعد في خطاب القسم بولوج باب الاصلاحات من قانون البلديات الذي فتح على افاق اصلاحية واعدة، كان اولها اقتراح اعتماد النسبية في الانتخابات. كما دعا الى قانون انتخابي ينسجم مع الطائف وتمنى عدم الانتخاب على اساس مذهبي.
• أطلق البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا.
• وقع قانون سحب الجنسية من غير مستحقيها.
• دعوة أطراف طاولة الحوار الوطني الى البدء بجولات الحوار الوطني اعتبارا من 16 ايلول 2008 في القصر الجمهوري، حيث عقدت 7 جلسات متتالية ناقشت الاستراتيجيا الوطنية الدفاعية واجراء الانتخابات النيابية. تلتها جلسات اخرى بعد فترة للبحث في ملفي النفط والعلاقات اللبنانية - السورية. ونتيجة التداول تم التوافق على المقررات التي اعتبرت مثابة "اعلان بعبدا" يلتزمه جميع الاطراف وتبلغ نسخة منه الى جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة.

◄ للشيوخ مفيد او حتى ممكن في لبنان. هذا مثل بسيط عن الصعوبات المرتقبة. لكنني اكرر ضرورة السير بالمؤتمر الدستوري الوطني، لكن بحكمة وتواضع. لا عصا سحرية دستورية في لبنان او في غير لبنان.

■ ما السبيل الى تلافي حصول شغور رئاسي وحكومي والتجديد لمجلس النواب وتأجيل الانتخابات؟
□ الشغور الرئاسي والتمديد لمجلس النواب وغيره من المؤسسات الأساسية، يمثلان فشل الدستور ودولة القانون في القمة. المواقيت والاستحقاقات اساس كل دستور، متى عدلت فرغ الوطن من بوصلته الاساسية. لا أدري كيف تتم معالجة هذه المعضلة، ويا للأسف. اشير فقط الى ان العراقيين نجحوا في المحافظة على استحقاقاتهم النيابية منذ عام 2003 على الرغم من الحرب الضروس اقليميا وداخليا الى اليوم.

■ هل ترى وجوب تعديل بعض مواد الدستور لجهة اقرار وضع مواد بإلزامية تنفيذ ما لم ينفذ من اصلاحات، وتوضيح الغموض وأحيانا التناقض في بعض البنود؟ وهل ترى ان وضع البلد بات يحتاج الى "طائف جديد" لمعالجة الازمات القائمة دستوريا وسياسيا ووضع حد لما يجري من ممارسات؟
□ انا أنتمي الى جيل عرف الطائف وعاش هول الحرب الضروس بين القيادات المسيحية التي ادت اليه، وارهاق الناس الذي مهد لدعوة العرب، وبعدها المملكة العربية السعودية، الى اللقاء في مدينة الطائف. كنت بدأت آنذاك استاذا شابا في كلية الحقوق في جامعة لندن، واذكر امرا سلبيا وامرا ايجابيا لا يزالان عالقين من متابعة الوضع في لبنان عن كثب من بريطانيا. الوضع السلبي كان انعدام الشفافية في المؤتمر ومنع الصحافيين عن الحديث عنه. لا ندري، حتى اليوم، ما كان في صلب النقاش، ومعروف ان اوراق الطائف بقيت محفوظة عند المرحوم الرئيس السيد حسين الحسيني حتى وفاته. صعب التكهن بما نوقش في المؤتمر من دون هذه الاوراق، وصعب معالجة الهفوات التالية في تطبيقه. فالحرية اساس في النقاش السياسي والدستوري، هذا من الناحية السلبية.

■ طالما الامر متعذر ما هو البديل؟
□ من الناحية الايجابية مهد الطائف بإصلاحاته للسلم في لبنان، الذي استقر أكثر من عقد بعد اخلاء شبح الحكومتين عن البلاد، انما بكلفة عالية جدا.

■ هل تتوقع ان يتمكن العهد الجديد الذي بدأ حركة الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية، ان يتوجه باستكمال تنفيذ بنود اتفاق الطائف الاصلاحية لجهة الغاء الطائفية السياسية وانتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي وتشكيل مجلس شيوخ وتحقيق اللامركزية الادارية؟
□ انا ارى ان رئيس الجمهورية تأخر في المضي في المؤتمر الوطني المطلوب تطبيقا للطائف. لكن هذه الصلاحية هو وحده يتمتع بها، وقد يكون مفيدا اقباله عليها بجدية ومثابرة. قد نستنتج انه من المستحيل انشاء مجلس للشيوخ مبني على الطوائف، ومجلس للنواب غير طائفي. اعتقد ان مثل نتيجة كهذه أفضل من التعلق بحبال الهواء الدستورية كما كانت الحال منذ عام 1990، حين تم تعديل الدستور لإدراج بنود الطائف في نصه.